ردود الميلاني النحوية في شرحه لكتاب المغني في النحو للجابردي

الأستاذ المساعد الدكتور لؤي طارق علي التميمي

قسم اللغة العربية / كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة البصرة

المستخلص

من الشروح المهمة لكتاب المغني في النحو للجابردي شرح الميلاني ، وهذا الشرح يمتاز بذكر العديد من الردود النحوية للشارح على آراء العلماء التي ذكرها في شرحه، وقد سلط البحث الضوء على هذه الردود من جانبين ، الاول ذكر الراي النحوي لاحد العلماء أو لجمهور العلماء ، والثاني ذكر الرد على هذه الآراء المطروحة في طيات هذا الشرح ، وتتبعها وتحليلها وأرجاعها الى أصحابها والكتب التي وردت فيها، فقد عمد الميلاني الى ردّ العديد من الآراء النحوية التي قال بها علماء النحو ، وهو بهذا يتخذ رأياً موافقاً لهذ العالم او ذاك ، وأحيانا تكون آراؤه مطابقة الى احدى المدرستين، البصرية والكوفية.

كلمات مفتاحية: الميلاني ، الجابردي ، كتاب المغني، الآراء النحوية.

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٣/٠٤/٠٥ **تاريخ القبول:** ٢٠٢٣/٠٦/٠٥

Al-Milani's Grammatical Responses in His Explanation of Al-Mughni's Book on Grammar by Al-Jabardi

Asst. Prof. Dr. Louay Tariq Ali Al-Tamimi
Department of Arabic Language / College of Education for Human Sciences / University of Basrah

Abstract

One of the important explanations of "Al-Mughni fi al-Nahw" by Al-Jabardi is Al-Milani's explanation, and this explanation is distinguished by mentioning many of the commentator's grammatical responses to the scholars' opinions that he mentioned in his explanation. Responding to these opinions presented in the folds of this explanation, tracking them, analyzing them, and referring them to their owners and the books in which they are contained. In doing so, he sometimes aligns with the view of one scholar or another, and at times, his opinions are consistent with either the Basran or the Kufan school of grammar.

Keywords:Al-Milani, Al-Jabardi, The Book of Al-Mughni, Syntactic Opinions.

Received: 05/04/2023 **Accepted: 05/06/2023**

المقدمة

تحتل آراء العلماء النحوية وردودهم مساحة لا باس بها في مصنفاتهم ، وخاصة الشروح النحوية للمنظومات والحواشي ، فالغالب على أي شارح أو مصنف ان يقوم بطرح آرائه مقابل آراء الاخرين ، واحيانا يتعدى الى أكثر من هذا ، فيقوم الشارح بمناقشة آراء النحاة ، ويرجح رأياً على أخر ، وهذا يؤدي الى موافقة هذا المذهب او ذاك ، واحيانا يقوم الشارح بطرح الردود المناسبة التي تعبر عن وجهة نظره، وهذا ما فعله الميلاني٨١١هـ)في شرحه لكتاب المغني في النحو للجابردي (٧٤٦هـ)، فقد عمد الميلاني الى ردِّ العديد من الآراء النحوية التي قال بها علماء النحو ، وهو بهذا يتخذ رأياً موافقاً لهذ العالم او ذاك ، واحيانا آراؤُهُ مطابقة الى احدى المدرستين البصرية والكوفية ، وقد طرح هذه الآراء والردود في طيات شرحه لكتاب المغني، ومن هذه الردود:

- **الفعل:**

طرح الميلاني رأيه في أصل الفعل ، وهذا الراي موافق لما ذهب اليه علماء مدرسة البصرة الذي ينص على أن الفعل مشتق من المصدر وفرعٌ عليه ، يقول سيبويه (١٨٠هـ) ((هو المأخوذ من الحدث ، نحو: ضَرَب يَضربُ اضربْ ، فالمصدر هو الاول ، وهذا حادثٌ مأخوذ منه))[١] ، وذهب ابو علي الفارسي الى ان المصدر أصل للفعل فقرر ذلك بقوله((والدليل على ان الفعل مأخوذ من المصدر أن هذه المصادر تقع دالة على جميع ما تحتها و لا تختص شيئاً منه دون شيء الا ترى أن (الضرب) يشمل جميع هذا الحدث و لا يخص ماضياً منه من حاضر و لا حاضراً من الآتي و إن هذه الامثلة تدل على احصاء مخصوص ، و حكم الخاص أن يكون من العام و يستحيل كون العام من الخاص ، و هذه الامثلة تدل أيضاً على معنيين أحدهما يأتي من الآخر و الأحداث تدل على معان مجردة مفردة ، و المفردة في المرتبة اسبق من المركبة ، فأما اعتلال بعض هذه الاحداث لاعتلال الفعل فلا يدل على انها مشتقة من الأفعال ، كما أن اسماء الفاعلين لما اعتلت بجريانها على الفعل لم تدل على انها مشتقة من الافعال ، و لو كانت الفاظ هذه الاحداث مشتقة من الفاظ الامثلة ، لوجبت ان تتضمن الدلالة في لفظها على ما اشتق منها و على زيادة معنى لان المشتقات لا تخلو من هذا)) [٢] ، وقول سيبويه وابي علي الفارسي (٣٧١هـ)هذا هو تصريح بان الاصل هو المصدر، وقد احتج العلماء في مدرسة البصرة بهذا الراي، اذ يرون ان ((الدليل على ان المصدر أصل للفعل ، ان المصدر يدل على زمان مُطلق، والفعل يدل على زمانٍ معين ، فكما ان المطلق أصلٌ للمقيد ، فكذلك المصدر أصل للفعل))[٣] ، وقد تطرق ابن السراج(٣١٦) الى هذه الآراء وجعل المصدر أصل الفعل ، اذ يقول ((وجميع الافعال مشتقة من الاسماء التي سميت مصادر كالضرب والقتل والحمد ، الا ترى ان حمدت مأخوذة من الحمد ، وضربتَ مأخوذة من الضرب ، وانما لقب النحويون هذه الأحداث مصادر ؛ لأن الافعال كأنها صدرت عنها))[٤] ، وكذلك فعل ابن مالك(٦٧٢هـ) في بيان عمل المصدر إذ يقول: ((عمل المصدر عمل الفعل ؛ لأنه أصل والفعل فرعه ، فلم يتقيد عملهُ بزمان دون

زمان بل يعمل عمل الماضي والحاضر والمستقبل ؛ لأنه اصل لكل واحد منها))[٥] ، في حين ان علماء مدرسة الكوفة يحتجون بان المصدر مشتق من الفعل وفرعٌ عليه فيقولون ((انما قلنا ان المصدر مشتق من الفعل لان المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله))[٦] ، والميلاني بين هذه الآراء قد وافق علماء البصرة في ذلك ، اذ يقول عن المصدر((هو الاسم الذي يشتق منه الفعل عند البصريين أي: هو الذي يصدر عنه الفعل ، واما عند الكوفيين فالمصدر يشتق من الفعل ، والاشتقاق : اشتراك كلمتين من حروف الاصل ومعنى الاصل، ودليل البصريين ان المصدر اسم ، والاسم أولى بالأصالة ؛ لأنه كالمفرد ، والفعل كالمركب ، ودليل الكوفيين ان المصدر يعتل باعتلال الفعل نحو(قام قياماً)ويصح بصحته، نحو (لاوذَ لِوَاذاً) فهذا يدل على اصالة الفعل ، فيمكن ان يجاب عن مذهب الكوفيين بان المضارع يعتل باعتلال الماضي نحو: (قام يقوم) ويصح بصحة الماضي نحو: (عَوِرَ يَعوَرُ) مع انَّ المضارع ليس مشتقاً من الماضي))[٧] ، وبهذا فهو يصرح بان الاصل هو المصدر ، وهذا الراي موافق لراي علماء البصرة، وهو ردّ على ما ذهب اليه علماء مدرسة الكوفة ، من خلال كلامه بان المضارع يعتل باعتلال الماضي ويصح بصحته مع ان المضارع ليس مشتقاً من الماضي[٨]

- **ـ من علامات الاسم الاضافة:**

ذكر الميلاني أن المصنف الجابردي قال ان من علامات الاسم الاضافة ، وبيّن الشارح ان المقصود بالإضافة (المضاف والمضاف اليه) وقد أيد المصنف في ذلك ، الا انه عند ذكره لهذا الراي[٩] جاء براي ابن الحاجب وطرحه مقابل راي المصنف الذي تبنى رأيه هو ، وهذا يعد رداً على ما قاله ابن الحاجب ، فابن الحاجب ذكر في كافيته وكذلك في شرحه لها انما ((اختص الاسم بالإضافة ؛ لأنه يقبل التعريف ، والافعال لا تقبل التعريف، فلم يصح دخول الاضافة فيها))[١٠] ، وابن الحاجب هنا لم يصرح بان من خواص الاسم المضاف والمضاف اليه وانما المضاف فقط، مما استدعى ان يتطرق الميلاني الى هذه الجزئية عند ابن الحاجب بقوله ((قال السيد في شرح الكبير : المراد كونه مضافاً لا مضافاً اليه ؛ لان الغرض من الاضافة ان المضاف بواسطة المضاف اليه يصير معرفة فلا يكون المضاف فعلا ؛ لان الفعل نكرة لا يقبل التعريف ، ولا يكون المضاف اليه فعلا ؛ لان الفعل نكرة فلا يجعل شيئاً اخر معرفة ، انما اختصت الاضافة بتقدير حرف الجر بالاسم؛ لأنها قد تكون للتعريف ،والاسم يقبل التعريف، والفعل لا يقبل التعريف، وانما قلنا: بتقدير حرف جر ؛ لأنه لو كان ملفوظاً لاحتمل ان يكون المضاف فعلا... وأما المضاف اليه فلا يكون الا اسماً سواء كان حرف الجر مقدراً او ملفوظاً))[١١] ، وقد علل الرضي عدم ذكر ابن الحاجب ان من خواص الاسم كونه مضافاً اليه((لئلا يرد عليه مثل قوله تعالى (يَوْمَ يَجْمَعُ اللّهُ الرُّسُلَ) من اضافة الظروف الى الافعال))[١٢] ، والجدير ذكره أن ابن يعيش قد تطرق الى هذه الخاصية في الاسم بقوله((ومن خواص الاسم الاضافة ، والمراد بالإضافة هنا ان يكون الاسم مضافا لا مضافاً اليه ؛ وذلك مختص بالأسماء إذ الغرض من الاضافة الحقيقية التعريف ، ولا

معنى لتعريف الافعال ولا الحروف ، فأما المضاف اليه فقد يكون فعلا نحو قوله تعالى (هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ))[١٣] ، وعلى هذا فان المضاف اليه لم يكن من خواص الاسم ، عند ابن الحاجب.

- **الاعراب:**

ذكر الميلاني في باب الاعراب ان الاعراب بالتقسيم العقلي على ثمانية اقسام ، ان يكون الاعراب بتمام الحركات اللفظية ، او ان يكون ببعض الحركات اللفظية ، او بتمام الحروف اللفظية ، او ببعض الحروف اللفظية ، او بتمام الحركات التقديرية ، او ببعض الحركات التقديرية ، او بتمام الحروف التقديرية ، او ببعض الحروف التقديرية ، وقد ذكر ايضاً انه لم يجيء في كلام العرب من هذه الاقسام الثمانية الا ستة اقسام ، وقد استثنى(ان يكون بتمام او ببعض الحروف التقديرية وقال ليس من كلام العرب فيه)[١٤] ، وبعد ذلك جاء برأي ابن الحاجب ورده، فابن الحاجب يرى في باب الاعراب ان نحو((مُسْلِمِيَّ رفعا)وهو كل جمع مذكر سالم أضفته الى ياء المتكلم ، واصله في الرفع : مُسْلِمُوي ، فاجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فوجب قلب الواو ياء وإدغامها في ياء المتكلم ، فصار : مُسْلِمِيَّ))[١٥]، الا ان الميلاني لم يرتض هذا الراي ، إذ يقول ((وفيما ذكره ابن الحاجب رحمه الله تعالى من قوله : ونحو: مسلميّ رفعاً ، نظر))[١٦]، وقد علل ردّهُ هذا على ابن الحاجب بقوله ((لأن الياء الاولى فيه عوض عن الواو ، وكل ما كان عوضه مذكوراً يكون لفظاً لا تقديراً ؛ لان العوض كالمعوض عنه ، ويدل على ما ذكرناه عدم التفات صاحب المفصَّل الى ذكره))[١٧]، وهو هنا لا يرد على ابن الحاجب فقط وانما تعدى ذلك الى الرد على الزمخشري ٥٣٨هـ صاحب المفصل ، وابن الحاجب يرى ان العدول عن الواو التي هي علامة الرفع جاءت لأجل الاستثقال لها مع الياء ، كما في قاضٍ عندما عدل عن الرفع بالضمة ؛ لأجل الاستثقال لها ، فهنا يجب ان يحكم عليه في الرفع بالإعراب تقديراً[١٨]، ، ويرى سيبويه انه ((ان كانت بعد واو ساكنة قبلها حرف مضموم تليه قلبتها ياء وصارت مدغمة فيها ؛ وذلك قولك : هؤلاء مسلميَّ و صالحيَّ))[١٩] ، وقد ذكر الرضي في هذا الشأن ((ان كل جمع مذكر سالم مضاف الى ياء المتكلم فان رفعه، وحده مقدر فيه وذلك نحو جاءني (مسلِميَّ) والاصل مسلموي اجتمعت الواو والياء مع تمامها في اللين، وأولاهما ساكنة مستعدة للإدغام ، فقلب اثقلهما الى اخفهما، اعني الواو الى ياء ، إذ المراد بالإدغام التخفيف))[٢٠] ،والميلاني بهذا يرى ان الاعراب يكون لفظاً لا تقديراً ؛ لان المعوض كالمعوض عنه.

- **الممنوع من الصرف:**

في باب الممنوع من الصرف وافق الشارح الميلاني المصنف الجابردي في كون اذا سمي الرجل (مساجد)او (حمراء) فانه لا ينصرف عند التنكير ، وهو الغالب والسبب في ذلك انه غير منصرف من غير اعتبار للعلمية ، لان وجودها وعدمها سواء ، وهنا اشارة الى مثل (أحمر) اذا كان علماً ؛ لأنه لا ينصرف عند التنكير بعود الوصف الاصلي عند زوال العلمية[٢١] ، وهذا ردَّ على الاخفش٢١٥هـ الذي يرى انه منصرف ، فقد ذكر الميلاني

انه ((في رواية اخرى انه منصرف والراوي هو الاخفش))[٢٢] ، وحقيقة الامر ان الاحتراز من ان تكون العلمية غير مؤثرة كـ ((رجل سمي بـ (مساجد) او (حمراء) فانه لا أثر للعلمية فيه لاستغلال الحكم بالجمعية والف التأنيث ، وانما اعتبر كونها مؤثرة لأنك اذا انكرت ما هذه صفته لم تزل الاعلمية ، وقد ثبت انه لا اثر لها، فيبقى الاسم ممتنعا على ما كان عليه ، فلو لم يحترز منها لكان الحكم بانه ـ اذا نكر صرف ـ خطأ ؛ لان نحو مساجد اذا نكر لا ينصرف))[٢٣] ، وقد ذكر ابو علي الفارسي في الايضاح انه ((لو سميت بـ مساجد رجلا لم تصرفه ؛ لأنه شابه الاعجمي المعرفة حيث لم يكن له في الآحاد نظير ، فإن نكرته لم تصرفه أيضاً في قول ابي الحسن))[٢٤] ، وقد ناقش العلماء في كتبهم هذه المسالة كثيرا ومنهم الرضي٦٨٦هـ إذ يقول: ((حال العلمية غير المؤثرة على ضربين : إما ان لا تجامع السبب ؛ وذلك مع الوصف على ما ذكره المصنف ـ وقد ذكرنا انها تجامعه لكن الوصف لا يعتبر معها ـ وإما ان تجامع ولا تؤثر وهو إذا كان مع ألف التأنيث نحو (صحراء) و (بشرى) خلافاً للجزولي فانه لا يلغي سبباً))[٢٥] ، وكذلك فعل الشلوبين عندما شرح هذا المقصد وبينه ، إذ يقول ((ومع العلمية نحو (مساجد) اسم رجل ؛ لأنه اشبه بكونه عديم في الآحاد العربية .... ومع شبه الجمع نحو (مساجد) إذا نكر بعد التسمية ، الا ان شبه الجمع في ذلك مستقل بالعلة دون عدم النظير لو اتفق ان ينفرد به))[٢٦].

- **المفعول فيه:**

ذكر المصنف الجابردي في باب المفعول فيه ان اسم المكان اذا كان مبهماً ينصب بتقدير(في)، ويقصد بالمكان المبهم الجهات الستة ، ولفظة المكان لكثرة الاستعمال تُنصب بتقدير في ، نحو قمت عندك ، أي في عندك ، وهنا استدرك الشارح الميلاني على صاحب المتن ، وادخل في هذا الحكم لفظة (دخلت) فيقول ((وما بعد (دخلت) ينصب ايضاً بتقدير في))[٢٧] ، ففي قولنا (دخلت المسجدَ) ، أي في المسجد، وهنا يكون الفعل(دخلت) لازماً لا متعدياً وما بعده مفعولا فيه ، وهذا الراي للميلاني هو ردَّ على من قال ان دخلت فعلا متعدياً وما بعده مفعولا به ،وصاحب هذا الراي هو الجرمي الذي يرى انه فعل متعدي ، وراي الميلاني هذا موافق لما ذهب اليه ابن الحاجب الذي يرى أن ما بعد (دخلت) مفعولا فيه على الاصح ، وهذه المسألة مختلف فيها عند العلماء ، وحقيقة الامر ان قبل الجرمي تطرق المبرد الى هذا الامر عندما عرض لقولين في هذه المسألة ، إذ يقول (فأما (دخلت البيت) فإن البيت مفعول ، تقول : البيت دخلته ، فان قيل : فقد أقول : دخلت فيه ، قيل : هذا كقولك : عبد الله نصحت له ونصحته .... فتعديته إن شئت بحرف ، وإن شئت أوصلت الفعل ... الا ترى ان (دخلت) إنما هو فعلته وأوصلته الى (الدار) لا يمتنع منه ما كان مثل (الدار) ، تقول : (دخلت المسجد) ، (ودخلت البيت)، قال تعالى(لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاء اللَّهُ آمِنِينَ)فهو كقولك : عمرت الدار، وهدمت الدار ،وأصلحت الدار ؛ لأنه فعل وصلت منك إليها مثل : ضربت زيداً))[٢٨] ، في حين ان الرضي نسب هذا الراي الى الجرمي بقوله ((اعلم ان دخلت و سكنت و نزلت تنصب على الظرفية كل مكان دخلت فيه ، مبهماً كان او لا ، نحو دخلت الدار و نزلت الخان و سكنت الغرفة ؛ وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال الثلاثة ، فحذف

حرف الجر ، أعني في معها في غير المبهم أيضاً ، وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه ، وقال الجرمي دخلت متعدٍّ ، فما بعده مفعول به لا مفعول فيه))[٢٩] ، في حين ان الاخفش يرى انه لازم[٣٠] ، وكذلك فعل الرضي[٣١] .

- **المنسوب:**

ذكر الميلاني ردّاً في باب المنسوب في المنصرف الممدود ، يقول فيه : ((حق المنسوب في المنصرف الممدود ان يقال: قُرَّائيّ، وكِسَائيّ، وحِرْبَائيّ في النسبة الى قُرَّاء ، وكِسَاء ، وحِرْبَاء، بإبقاء الهمزة على حالها وهو أحسنَ الوجهين))[٣٢] ، وهذا الراي هو ردّ وترجيح أحد الرائيين في هذه المسالة ، فحكم همزة الممدود في النسب كحكمها في التثنية ، وهنا جاءت الهمزة بدلاً من أصل ، فتكون كما قال الميلاني ، اما الوجه الثاني فهو الاقلاب، وهذا الوجه هو الذي ردّه الميلاني اذ ينص على أن قلب الهمزة واواً ، فيكون قُرَّاوِيّ ، وكِسَاوِيّ، وحِرْبَاويّ[٣٣] .

يتبين لنا في هذه المسألة ان الهمزة إذا كانت منقلبة عن أصل (الواو أو الياء) أو للإلحاق مثل (حرباء ، علياء) جاز أبقاؤها نحو (كسائي) و (قرائي) و (حربائي)وهو الاصح على قول اغلب العلماء ، ومن ضمنهم الميلاني ، أو قلبها واواً ، نحو (كِسَاويّ) و (حِرْباويّ) والى هذا اشار ابن الحاجب بقوله ((وما آخره همزة بعد ألف إن كانت للتأنيث قلبت واواً ، وصنعانيّ ، بهرانيّ ....شاذ، وإن كانت اصلية ثبتت على الاكثر كقرائيّ ، والا فالوجهان ككِسِاويّ وعلبّاوِيَّ))[٣٤] ، وقد فصل اليزدي ٧٢٠هـ في هذه المسألة وفرع فيها ، الا ان مضمونها لا يختلف عما قاله الميلاني في كون الهمزة اما ان تكون مستقرة على حالها أو منقلبة وهي الاقرار على الاصل ؛ لكونها اصلا ، ولكون التغيير غير مناسب للأصل، وذلك كقولك (قُرَّائِيّ) وجاء في القليل (قُرَّاوِيّ) حملا على نظيره في الصورة وهو (حَمراوِيّ)او يجوز الوجهان كقولك (كِسائِيّ) و (كساوِيّ) ، اما الاقرار فلكونها اصلا كـ (قُرّاءٍ)، وأما ما قبلها واواً فلكونها منقلبة وكون الاقلاب شبيه الزيادة ، لكونها على خلاف الاصل[٣٥] .

- **نواصب الفعل المضارع:**

تطرق الميلاني في باب نواصب الفعل المضارع الى حرف النصب (كي) فقد عدهُ حرف نصبٍ للفعل المضارع ، وردَّ في هذا الراي آراء العلماء في مدرسة البصرة ، وهو هنا يوافق ما ذهب اليه أصحاب مدرسة الكوفة في ان (كي) لا تكون الا حرف نصب ، ولا يجوز ان تكون حرف جر[٣٦] ، وراي المدرسة البصرية أن كي يجوز ان تكون حرف جر[٣٧] ، وهذا ممتنع عند مدرسة الكوفة ، وحجتهم في ذلك ((ان كي لا يجوز ان تكون حرف خفضٍ ؛ لأن (كي) من عوامل الافعال ، وما كان من عوامل الافعال لا يجوز ان يكون حرف خفضٍ ؛ لأنه من عوامل الاسماء ، وعوامل الافعال لا يجوز ان تكون من عوامل الاسماء))[٣٨] ،في حين أن البصريين احتجوا بانها تكون حرف جر والدليل على((انها تكون حرف جر دخولها على الاسم الذي هو (ما) الاستفهامية كدخول اللام وغيرها من حروف الجر عليها ، وحذف الالف منها ؛ فانهم يقولون (كَيْمَه) كما يقولون (لِمَه)))[٣٩]، والميلاني في هذا الراي قد وافق الجابردي ويونس بن حبيب والزمخشري وابن الحاجب ، يقول الزمخشري في الفعل المضارع (وانتصابه بأن واخواتها ...)[٤٠] ،فهي عنده ناصبة ولا تأتي حرف جر ، وكذلك فعل ابن الحاجب في عدها من

حروف النصب للفعل المضارع ، فيقول ((و كي تنصب ، ومعناها السببية ، أي : تدل على ان ما قبلها سبب لما بعدها ، وقد اختلف : هل هي ناصبة بنفسها أو بإضمار(أن) بعدها ؟ والصحيح أنها الناصبة لحصول الاتفاق على أنها الناصبة في مثل قولهم : أسلمت لكي أدخل الجنة))[٤١] ،وابن الحاجب هنا يشير للخلاف الحاصل بين العلماء في (كي) ويرجح انها ناصبة ، وهو موافق لما يقوله يونس بن حبيب والزمخشري ، والجدير ذكره أن علماء المدرسة البصرية ما عدا الاخفش يرون انها تأتي حرف جر فضلا عن كونها ناصبة للفعل المضارع ، في حين ان الاخفش يرى انها في جميع الاستعمالات حرف جر وانتصاب الفعل بعدها يكون بتقدير (أن) واحياناً قد تظهر[٤٢] ، وقد فصل القول في ذلك ابو البركات الانباري في استعمالها على ضربين ، الاول تعمل بنفسها وتكون بمنزلة الاسم الواحد مع الفعل ، نحو (جئتك كي تعطيني حقي)وهذا مذهب الكوفيين ، فهي عندهم لا تكون الا حرف نصب، والثاني ان تعمل بتقدير (أنْ) لأنهم يجعلونها بمنزلة حرف جر وهذا مذهب البصريين ، وسبب وجوب تقدير (ان) بعد (كي) ؛ لأن حروف الجر لا تعمل في الافعال[٤٣].

وخلاصة القول ان الميلاني ردَّ قول البصريين من خلال ترجيحه وتبنيه رأي الكوفيين ، وكذلك قوله ((وليس بحرف الجر وليس النصب بعدها بإضمار (أن) كما هو مذهب البصريين لدخول اللام عليها))[٤٤].

- **كأنَّ للتشبيه:**

ذكر الميلاني في باب الحروف المشبهه بالفعل راياً ينص على ان((كأن مركبة من الكاف وأنَّ ، واصل قولك : كأن زيداً اسدٌ ، إنَّ زيداً كالأسدِ فلما قُدّمت الكاف فتحت لها الهمزة لفظاً ، والمعنى على الكسر))[٤٥] ، والميلاني هنا يذكر ان بعض النحاة يرى ان الحرف المشبه بالفعل (كأنَّ) مركب من الكاف وأنَّ ، واصحاب هذا الراي كل من الخليل وسيبويه والاخفش يقول سيبويه ((سألت الخليل عن (كأنَّ) فزعم أنها أن لحقتها الكاف للتشبيه ، ولكنها صارت مع (أن) بمنزلة كلمة واحدة[٤٦] ،وقد أضاف المرادي الى هؤلاء العلماء الفراء))[٤٧].

وقد ردَّ هذا الراي الميلاني وقال ان (كأنَّ حرف براسه وهو الصحيح)[٤٨] ،وهذا الراي يرجح بان (كأنَّ) هي حرف مشبه بالفعل مستقل بنفسه وليس مركباً من (أن و الكاف) ، وهذا الراي قد تبناه قبل الميلاني كل من ابن الحاجب الذي يقول ((فقدمت الكاف وفتحت لها الهمزة لما قصد معنى الانشاء وهي عند بعضهم حرف برأسهِ وهو الصحيح))[٤٩] ، والمالقي[٥٠] ، وغيرهم[٥١] ، وقد ادعى ابن هشام الاجماع على تركها وهو غير صحيح، ومن ذهب الى أنها مركبة من (ان والكاف) اختلف في ذلك[٥٢].

- **حرف النفي لن:**

ذكر الجابردي في المغني ان((لن نظيرة (لا) في نفي المستقبل ، ولكن على التأكيد ، تقول (لن يفعلَ) مؤكداً لقولك (لا تفعل)))[٥٣] ،وهنا تطرق الميلاني للحرف (لن) وعرض آراء العلماء وبعد ذلك ردَّها ، فقد ذهب الخليل الى ان اصل لن ((هي : لا أنْ ، وصلت لكثرتها في الكلام ، ألا ترى أنّها تُشبه في المعنى(لا) ولكنها أوكد ،

تقول : لن يُكرِمَكَ زيدٌ ، معناه: كأنّه يطمعُ في إكرامِهِ ، فنفيت عنه ، ووكدّتَ النفي بلن فكانت أوكد من(لا)))[٥٤] ،وهذا الراي من حذف همزة أن تخفيفاً ، ثم حذف الالف لالتقاء الساكنين قال به ايضاً الكسائي[٥٥] ،وقد ردَّ الميلاني هذا الراي وقال بأنها جاءت حرفاً براسها وهو الصحيح ؛ لأن الاصل في الحروف عدم التصرف[٥٦] ، ورأي الميلاني هذا جاء موافقاً لما ذهب اليه سيبويه وجمهور البصريين في انها غير مركبة وهي بسيطة ، يقول سيبويه ((فأما الخليل فزعم أنها لا أَنْ ، ولكنَّهم حذفوا لكثرته في كلامهم .... وجُعلت بمنزلة حرفٍ واحد ، كما جعلوا هَلّا بمنزلة حرف واحد ، فإنما هي هَلْ و لا .... ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت : أما زيداً فَلَنْ أضرِبَ ؛ لأن هذا اسمٌ والفعل صلةٌ فكأنه قال : أما زيداً فلا الضربُ له))[٥٧] ،وعلى هذا فان ردَّ سيبويه ان البساطة أصل وفرعها التركيب ، وكذلك لو كان أصلها (لا أن) لم يجز ان يتقدم معمول معمولها عليها ، وهذا جائز في النحو ، تقول: زيداً لن أضربَ ، وهو ما تبناه الميلاني في ردهِ على اصحاب الراي الذي يقول بالتركيب.

- **حروف الاستثناء:**

ذكر الميلاني في باب الاستثناء أنّ ادوات الاستثناء هي (إلاَّ ، خلا ، عدا ، حاشا)، الا انه ذكر ان (خلا، وعدا) حصل فيها خلاف ، فاكثر النحاة يرون انهما فعلان وما بعدهما المستثنى منصوب لأنه مفعول به ، والبعض الاخر يرى انهما حرفا جر ، وقد ردَّ الميلاني قول النحاة الذين يرون انهما حرفا جر بقوله ((وقيل : هما حرفا جرَّ وهو ضعيف))[٥٨] ،فقد ضعف الميلاني الراي القائل بان (خلا، وعدا)حرفا جر ، ورجح ان يكونا فعاين إذ يقول : ((والاكثر على انهما فعلان بمعنى جاوز وما بعدهما منصوب ؛ لان فاعلهما مضمر والمستثنى بعدهما مفعول به))[٥٩] ، وقد حُكي عن بعض العرب في كون(عدا ، وخلا)فعلين قولهم((اللهم أغفر لي ولمن سمع خلا الشيطان وابا الاصبع)).

والجدير ذكره ان من العلماء الذين قالوا انهما حرفا جر الاخفش ، فقد ذكر الرضي قولا عن السيرافي يقول فيه ((ولم أرَ أحداً ذكر الجر بعد(عدا) الا الاخفش ، فانه قرنها في بعض ما ذكره بـ (خلا) في جواز الجر بها))[٦٠] ، وكذلك ذكر الرضي في السياق نفسه عن السيرافي قوله ((وقال: أي السيرافي: ما أعلم خلافاً في جواز الجر بـ(خلا) الا أن النصب بها أكثر ، كما ذكر سيبويه))[٦١] ، وعلى هذا فان السيرافي يرى ان الاخفش هو الذي يرى انهما حرفا جر ، وقد وافق الاخفش في هذا الراي ابن عصفور٦٦٩هـ ، اذ يقول ((وقسم يستعمل حرفاً وفعلاً ، وهو : حاشا ، وحشى، وخلا وعدا، فتكون أفعالا إذا نصبت ما بعدها ، وتكون حرفاً إذا خفضته))[٦٢] ،وكذلك ذكر المرادي٧٤٩هـ انهما لفظ مشترك يكون حرفا من حروف الجر ، وفعلا متعديا وهي في الحالين من أدوات الاستثناء[٦٣] ، وكذلك ذهب الى هذا الراي ابن هشام[٦٤] ، وابن مالك[٦٥] .

في حين ان سيبويه عدهما فعلين ، اذ يقول: ((واما (عدا) و (خلا(فلا يكونان صفة ، ولكن فيهما إضمار كما كان في (ليس) و (لا يكون) ؛ وذلك قولك ما أتاني أحد خلا زيداً ، وأتاني القوم عدا عمراً ، كأنك قلت: جاوز بعضهم زيداً ، إلا أن خلا و عدا فيهما معنى الاستثناء))[٦٦] ، وهذا القول فيه تصريح ان سيبويه لم يذكر جواز الجر بعد (خلا)، و(عدا) ، وقد تضاربت الآراء عند العلماء حول رأي المبرد٢٨٥هـ في هذه المسالة ، فبعضهم

يقول ان المبرد رأيه مطابق لسيبويه في انهما ليسا بحرفي جر كما يرى ابن الحاجب[٦٧] ، والصحيح خلاف ذلك ، وان ابن الحاجب قد توهم في عدّ رأي المبرد مطابق لرأي سيبويه، فقد جاء في المقتضب عن المبرد قوله: ((و (خلا) من قولهم : خلا يخلو ،وقد تكون خلا حرف خفض ، فتقول : جاءني القوم خلا زيد ، مثل ، سوى زيد ، فان قلت: فكيف يكون حرف خفضٍ وفعلا على لفظ واحد؟ فان ذلك كثير ، منه (حاشا) وقد مضى تفسيرها، ومثل ذلك (على) تكون حرف خفضٍ على حد قولك : على زيدٍ درهم، وتكون فعلا نحو قولك : علا زيد الدابة... والمعنى قريب))[٦٨] .

وخلاصة هذه الآراء ان بعض النحويين يرى ان (خلا ، وعدا) فعلان وما بعدها يكون المستثنى منصوباً على انه مفعول به ، وهؤلاء لديهم من الادلة ما يثبت ذلك، وهناك بعض العلماء يرى انهما حرفا جر ولديهم الادلة على ذلك.

الخاتمة

تحتل الردود النحوية مكانة بارزة في شروح ومؤلفات العلماء ، وهذا ما رأيناه واضحا في شرح الميلاني لكتاب المغني في النحو للجابردي.

جاءت ردود الميلاني متباينة وموزعة على ابواب النحو في عموم الشرح، وبعضها جاء مطابقا للمدرسة البصرية وهو الكثير ، والبعض الاخر مطابقاً للمدرسة الكوفية، وهذه الردود جاءت مرة رداً صريحا على احد العلماء ، والشارح الميلاني يذكر اسم هذا الشارح، ومرة لا يذكر اسمه ، وانما يصرح برايه فقط، وكانت بعض الردود تأتي بعبارة (غير صحيح) وهو هنا قد خطأ بعض العلماء في بعض الآراء ، او (وهو الاصح) وهذه العبارة هي تأييد لصاحب هذا الراي، وهو في كل ذلك رادً أو مؤيدً على من وافقه او خالفه.

والجدير بالذكر ان الميلاني من خلال ردوده ومصطلحاته وموافقاته النحوية قد بين مذهبه النحوي ، فهو يميل الى المدرسة البصرية اكثر من المدرسة الكوفية ، وهذا ما وجدناه من خلال ردوده على آرائهم، على الرغم من معارضته البصريين في بعض الاحيان، واتفاقه مع بعض الآراء الكوفية.

الهوامش

[١] الكتاب: ٢٤١/١

[٢] المسائل العسكريات في النحو العربي: ٧٣. ٧٤

[٣] الانصاف في مسائل الخلاف: ١٩٠/١

[٤] الاصول في النحو: ٤٠/١

[٥] شرح التسهيل: ١٠٦/٣

[٦] الانصاف في مسائل الخلاف: ١٩١/١

[٧] شرح المغني في النحو: ٣٤٧، وينظر: علل النحو:٤٩٢

[٨] ينظر: شرح المغني في النحو: ٣٤٨

[٩] ينظر: شرح المغني في النحو: ١٠١

[١٠] شرح المقدمة الكافية في علم الاعراب:٢٣٣/١، وينظر: الاصول في النحو:٥٢/١

[١١] شرح المغني في النحو: ١٠١.١٠٢

[١٢] شرح الرضي:٤٧/١

[١٣] شرح المفصل:٥٤/١، وينظر: همع الهوامع:٣١/١

[١٤] ينظر: شرح المغني في النحو: ١١٤

[١٥] شرح المقدمة الكافية في علم الاعراب:٢٥٦/١.٢٥٧

[١٦] شرح المغني في النحو: ١١٥

[١٧] المصدر نفسه: الصفحة نفسها

[١٨] ينظر: شرح المقدمة الكافية في علم الاعراب:٢٥٧/١

[١٩] الكتاب: ١٠٥/٢، وينظر: الخصائص:٨٩/١

[٢٠] شرح الرضي:٨٥/١

[٢١] ينظر: شرح المغني في النحو:١٣٠، والممنوع من الصرف بين مذهب النحاة والواقع اللغوي: ٥٧

[٢٢] شرح المغني في النحو: ١٣١، وينظر: شرح الرضي:١٥٣/١

[٢٣] شرح المقدمة الكافية في علم الاعراب:٣١٤/١

[٢٤] الايضاح:٣٠٣

[٢٥] شرح الرضي:١٥٠/١

[٢٦] التوطئة شرح المقدمة الجزولية:٣١٠

[٢٧] شرح المغني في النحو:١٧٤، وينظر: شرح الكافية في النحو: ٦٠٣/٢

[٢٨] المقتضب:٣٣٧/٤.٣٣٨

[٢٩] شرح الرضي:١٥/٢

[٣٠] ينظر: شرح الرضي:١٥/١، والاصول في النحو: ١٩٠/١

[٣١] ينظر: معاني القران: ٢٨٦

[٣٢] شرح المغني في النحو:٣٣٣، وينظر: شرح جمل الزجاجي:٣٢١/٢، وهمع الهوامع:٣٩٣/٣

[٣٣] ينظر: شرح المفصل:١٨/٣، وارتشاف الضرب:٦٠٨/٢، وشرح ابن عقيل:٧٤/٤

[٣٤] شافية ابن الحاجب:٧١، وينظر: علل النحو:٧٢١

[٣٥] ينظر: شرح شافية ابن الحاجبلليزدي: ٣٧٩/١، والتكملة: ٢٤٨

[٣٦] ينظر: شرح المغني في النحو: ٣٨٣، والايضاح في شرح المفصل:١٣/٢

[٣٧] ينظر: من مسائل الخلاف بين سيبويه والاخفش:٢٢١

[٣٨] الانصاف في مسائل الخلاف:٤٦٥/٢، وينظر: معاني الحروف:٩٦

[٣٩] المصدر نفسه:٤٦٦/٢

[٤٠] شرح المفصل:١٧/٣

[٤١] شرح المقدمة الكافية في علم الاعراب:٨٦٩/٣

[٤٢] ينظر: شرح الرضي:٢١٩/٢، وشرح الكافية الشافية:٦١٧/٢

[٤٣] ينظر: أسرار العربية:٢٩٠

[٤٤] شرح المغني في النحو: ٣٨٤، وينظر: اسرار العربية: ٢٩٠

[٤٥] شرح المغني في النحو: ٤٦٤

[٤٦] الكتاب:٤٧٤/١

[٤٧] ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني:٥٦٨، ومغني اللبيب:٣٨٠/١، وشرح الرضي:٣٨٧/٤

[٤٨] شرح المغني في النحو: ٤٦٤، وينظر: معاني الحروف: ١٧٣ ـ ١٧٤

[٤٩] شرح المقدمة الكافية في علم الاعراب:٩٧٤/٣

[٥٠] ينظر: رصف المباني:٢٠٨

[٥١] ينظر: الجنى الداني:٥٦٨، وشرح الرضي:٣٨٨/٤

[٥٢] ينظر: مغني اللبيب:٣٨٠/١، وارتشاف الضرب:٤٣٨/٣

[٥٣] شرح المغني في النحو: ٤٩٧

[٥٤] العين:٣٥٠/٨

[٥٥] ينظر: الجنى الداني:٢٧١، ومغني اللبيب:٥٤٣/١

[٥٦] ينظر: شرح المغني في النحو: ٤٩٨

[٥٧] الكتاب:٥/٣، وينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٢٧٠ ـ ٢٧١

[٥٨] شرح المغني في النحو: ٥١٥

[٥٩] المصدر نفسه:٤٦٠

[٦٠] شرح الرضي:١٢٣/٢

[٦١] المصدر نفسه: الصفحة نفسها

[٦٢] المقرب:١٩٥/١

[٦٣] ينظر: الجنى الداني:٤٣٦

[٦٤] ينظر: مغني اللبيب:٣٤٢/١

[٦٥] ينظر: شرح الكافية الشافية:٢٥١/١

[٦٦] الكتاب:٣٧٧/١

[٦٧] ينظر: شرح المقدمة الكافية في علم الاعراب:٥٣٩/٢

[٦٨] المقتضب:٤٢٦/٤

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- ارتشاف الضرب: ابو حيان الاندلسي٧٤٥هـ، مكتبة الخانجي ـ لبنان ، ط١/١٩٩٨م.
- اسرار العربية : ابو بكر الانباري٥٧٧هـ ، تحقيق: فخر الدين صالح قدارة، دار الجيل ـ بيروت، ط١/ ١٩٩٥م.

- الأصول في النحو : أبو بكر محمد بن سهيل بن السراج ٣١٦هـ,تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي .د. ت .
- الانصاف في مسائل الخلاف: كمال الدين ابي البركات ابن الانباري ٥٧٧هـ، المكتبة العصرية . لبنان، ط١/٢٠٠٦م.
- الايضاح العضدي: ابو علي الفارسي ، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، دار التأليف .مصر ، ط١/١٩٩٦م.
- الايضاح في شرح المفصل: ابو عمر عثمان ابن الحاجب٦٤٦هـ ، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني . بغداد، ط١/١٩٨٢م.
- التكملة: ابو علي الفارسي، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، مطبعة دار الكتب، جامعة الموصل/١٩٨١م.
- التوطئة شرح المقدمة الجزولية: ابو علي الشلوبين، تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر.
- الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن القاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوه، و محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية .لبنان، ط١/ ١٩٩٠م
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني ٣٩٢هـ ، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية .بيروت ، ط٣/٢٠٠٨م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني : أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية .دمشق/١٩٧٥م.
- الشافية في علم التصريف: جمال الدين ابي عمرو عثمان المعروف بابن الحاجب٦٤٦هـ، تحقيق: حسن احمد العثمان، المكتبة المكية .السعودية .د.ت.
- شرح ابن عقيل: بهاء الدين بن عقيل المصري٧٦٩هـ، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية .لبنان ، ط١/ ٢٠٠٨م.
- شرح التسهيل: جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر.مصر، ط١/١٩٩٠م.
- شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الاستراباذي٦٨٦هـ، تحقيق: أميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية . لبنان، ط١/١٩٩٨م.
- شرح الكافية في النحو: منصور بن فلاح اليمني ٦٨٠هـ ، تحقيق: نصار محمد حسين حميد الدين ، جامعة ام القرى .السعودية / ١٤٢١هـ.
- شرح المغني في النحو: بدر الدين محمد بن عبد الرحيم الميلاني٨١١هـ ، تحقيق: د. قاسم خليل ابراهيم الاوسي، ديوان الوقف السني .العراق، ط١/ ٢٠١١م.
- شرح المفصل: موفق الدين بن يعيش ٦٤٣هـ، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد ، المكتبة التوفيقية .مصر، د.ت.
- شرح المقدمة الكافية في علم الاعراب: جمال الدين ابو عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز .السعودية، ط١/١٩٩٧م.
- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور الاشبيلي٦٦٩هـ، تحقيق: د. صاحب ابو جناح، وزارة الاوقاف العراقية .بغداد، ١٩٨٠م.

- شرح شافية ابن الحاجب في علمي التصريف و الخط: الخضر اليزدي ت٧٢٠هـ، تحقيق: حسن أحمد العثمان، منشورات ذوي القربى.قم، ط١,١٤٣٣هـ.
- علل النحو: أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق ٣٨١هـ ، تحقيق: محمود محمد محمود نصار، دار الكتب العلمية.بيروت ،ط٢/٢٠٠٨م.
- العين: ابو عبد الرحمن الخليل بن احمد الفراهيدي١٧٥هـ، تحقيق: د. مهدي المخزومي، و د. ابراهيم السامرائي، مؤسسة الاعلمي.لبنان، ط١/١٩٨٨م.
- الكتاب: ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه١٨٠هـ، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي .مصر، ط٢/٤٠٠٢م.
- المسائل العسكريات في النحو العربي. الفارسي : أبو علي ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفارت٣٧٧هـ ، تحقيق : علي جابر منصور، بغداد ، مطبعة جامعة بغداد ، ط٢ ، ١٩٨٢ .
- معاني الحروف: ابو الحسن علي بن عيسى الرماني٣٨٤هـ ، تحقيق: عرفان بن سليم العشا حسونة ، المكتبة العصرية.بيروت، ط١/٢٠٠٥م.
- معاني القرآن: ابو الحسن سعيد بن مسعدة الاخفش الاوسط٢١٥هـ، دار الكتب العلمية، لبنان ، ط١/٢٠٠٢م.
- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: ابن هشام الانصاري٧٦١هـ، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلمية.لبنان، ط١/ ١٩٩٨م.
- المقتضب: ابو العباس محمد بن يزيد المبرد٢٨٥هـ، تحقيق: حسن حمد ، دار الكتب العلمية . لبنان، ط١/١٩٩١م.
- الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي: د. أميل بديع يعقوب، دار الجيل.بيروت، ط١/١٩٩٢م.
- من مسائل الخلاف بين سيبويه والاخفش: د. أحمد ابراهيم سيد أحمد، دار الطباعة المحمدية . مصر ، ط١/١٩٨٨م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : الامام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ٩١١هـ، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ، مصر .د.ت.